ملخص محاضرات لمقياس ابستومولوجيا العلوم السياسية

إذا تتبعنا تاريخ تطور علم السياسية، نقول أن جل مراحل تطور علم السياسة كانت محل خلاف بين منهجين، و هو منهج التحليل المباشر و الذي أكد عليه توماس كون في كتابه "بنية الثورات العلمية"، و هي دراسة العلوم دون الرجوع إلى ماضيها أو مراحل تطورها، بل يقتصر على تحليلها و مناقشتها و نقدها كما كانت في عصره، و منهج التحليل التكوينية الذي يؤكد على أن دراسة العلوم حتى تكون دقيقة و شاملة لابد من الرجوع إلى ماضي العلم، ومقارنة بين الأسس و المفاهيم القديمة و الجديدة، و عليه فإن الطابع الفلسفي قد طغى بشكل كبير على دراسة السياسة من العصور القديمة و الوسطى و الحديثة، حيث كان ينظر للسياسة طوال تلك الفترة على أنها حقل معياري و أخلاقي، و بالتالي كانت في كثير من الأوقات فرعاً للفلسفة الأخلاقية، حيث أنجبت معظم اهتمامات المفكرين السياسيين على ما ينبغي أن يكون بدل ما هو كائن، كان هذا إلى غاية حدوث القطيعة الإبسومولوجية و ظهور علم السياسية كعلم مستقل عن العلوم الإنسانية و الاجتماعية الأخرى، و التي حاول بعدها الكثير من علماء السياسة تغيير طبيعة علم السياسة و صياغة أجندة جديدة على أنقاض المنجزات السابقة، و عليه شهد حقل العلوم السياسية عدة حركات و اتجاهات فكرية،ساهمت في إثراء و تطوير هذا الحقل المعرفي.

المدرسة الفكرية القانونية المؤسساتية التاريخية: ظهرت من خلال تركيز البحوث و الدراسات في حقل العلوم السياسية على دراسة الدول من خلال قوانينها و مؤسساتها و أطرها الدستورية و بناءاتها الرسمية و الاهتمام بتطورها المؤسساتي، و فهم التجارب التاريخية لكل دولة. إن دراسة علم السياسة و تطوره خلال هذه المرحلة لا يمكن فصله عن تطور النظام السياسي الأمريكي و الذي هيمن عليه الطابع الدولاتي مع نهاية القرن التاسع عشر، و قد ساهم في اكتساب الدولة وزن، العديد من الأكاديميين الذين تحولوا إلى رموز لعلم السياسة الناشئ، و هكذا بدأ يتمحور الخطاب العلمي لهذا الحقل المعرفي على الدولة، حيث كانت المهمة الرئيسية لعلم السياسة إرساء دولة قومية موحدة، و قد صاحب ذلك دراسات امبريقية عدة دأبت على تحليل المؤسسات الأمريكية.

إن مهمة علم السياسة طيلة هذه الفترة كانت السعي من أجل إقامة دولة قومية موحدة، و ليس تقديم إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية، و تجسيد أجندة سياسية أيضاً، و هي الميزة التي اتسمت بها كل الحركات العلمية في علم السياسة، فكان الهدف من هذا الاتجاه الفكري الذي أسس علم السياسة ليس تغيير واقع الحال في هذا الحقل المعرفي بقدر ما كان إرساء دعائمه في المقام الأول.

المدرسة التعددية: كانت بداية لظهور النزعة التعددية من خلال ظهور محللين سياسيون هواة ( غير منضبطين منهجيا و غير مؤطرين أكاديميا)، من خلال إنشاء:الجمعية الأمريكية للعلوم الاجتماعية عام1865 و الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام1903 و الجمعية السوسولوجية الأمريكية عام1905 اتسمت هذه الجمعيات بنزعتها الإصلاحية ودراسة جادة للسياسة الأمريكية، عبر طرح تساؤلات عميقة بشأن الواقع السياسي الأمريكي، فكانت الانطلاقة بالنسبة إليهم أن الولايات المتحدة الأمريكية و نظامها السياسي هو نظام تعددي ( مجتمع+ نظام سياسي) فكانت الدعوة إلى تقوية الديمقراطية، كما شهدت هذه الفترة فقدان الدولة التدريجي التحكم في أجهزتها، من خلال ظهور أحزاب قوية و متطورة، ظهور جماعات مصالح و جماعات عابرة للدول و القوميات، و ظهور منظمات دولية، و بالتالي كانت هذه المدرسة تعارض الهندسة الاجتماعية التي كانت موجودة و القائمة على تنظيم المجتمع من القمة باتجاه القاعدة، و تغييرها بأخرى قائمة على تنظيم المجتمع في جماعات من القاعدة باتجاه القمة، إلاّ أنّ هذه المدرسة لم تستطع إرساء تقليد بحثي يؤطر أعمال و أبحاث علماء السياسية بسبب مقاومة المدرسة الفكرية القانونية التي كانت تنبذ فكرة وجود فاعلين آخرين بخلاف الدولة.

المدرسة السلوكية: جاءت كحركة احتجاجية نقدية من قبل علماء السياسية ضد إخفاق النموذج التقليدي القانوني، التي كانت اهتماماته في دراسة الجوانب الشكلية و القانونية للحكومات، ويعود سبب ازدهار النموذج المعرفي السلوكي إلى:1/ توفر وسائل جديدة وإمكانيات منهجية أمكن استخدامها في البحث السياسي، من تلك الوسائل الجديدة استطلاعات الرأي العام، و الدراسات المسحية، و تطور المناهج الكمية ( الإحصائي، الرياضي). 2/ الأثر الكبير للتراث الوضعي الذي يؤكد على ضرورة فصل القيم عن العلم ( الفلسفة الوضعية التي تؤمن بالمعرفة الحسية) .

3/ توفر مصادر تمويل ضخمة من قبل مؤسسات و مراكز بحث مثل: كارنيجي، روكفيلر، فورد...الخ. قصد تشجيع إجراء دراسات تجريبية في العلوم الاجتماعية، بهدف إحداث تغيير اجتماعي اتجاه الليبرالية و الرأسمالية.

و هناك اتجاهين في المدرسة السلوكية: الأول: يركز على سلوك الفاعلين السياسيين، و دراسة النشاط السياسي بدل المؤسسات. و الثاني: هو تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقيق من خلال توظيف منهجية علمية قائمة على المناهج الكمية.

تعود جذور الاتجاه السلوكي إلى فترات هيمن عليها المنهج التقليدي على التحليل السياسي، فكانت الجهود الفردية وفقاً لرؤية " توماس كوهن " حول النموذج المعرفي يبدأ دائما بواسطة محاولات و جهود فردية من بعض العلماء المتخصصين ثم يسود بعد ذلك، لذلك تعتبر محاولات " جراهام ولاس " في كتابه ( الطبيعة البشرية في السياسة) الذي نشره عام 1908 محاولة بارزة للتركيز على أهمية الطبيعة و السلوك البشريين، و في نفس السنة ظهر كتاب ( نشاط الحكومة) للكاتب " آرثر بنتلي " الذي يعتبر المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية، فالحكومات عنده عبارة عن نشاطات و أفعال، و ليست فقط مؤسسات و هياكل، و هناك من يؤرخ لبداية التيار السلوكي إلى سنة1913 حيث نشر العالم الأمريكي " جون واطسن " مقالته ( علم النفس كما يراه السلوكي).

أما على صعيد العمل المؤسسي فقد ظهرت مدرسة شيكاغو في العشرينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بادرت لجنة الأبحاث التابعة " الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" و التي كان يرأسها " تشارلز ميريام " صاحب كتاب ( جوانب جديدة في السياسة) ، إلى الدعوة إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، و قد انظم إلى تلك الدعوة ممثلون عن الجمعيات الأمريكية للاقتصاد و الاجتماع، التاريخ، علم النفس.. الخ، و تم إنشاء المجلس في 1923 و كان أول رئيس له " تشارلز ميريام " و أعتبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات، تقوم بالتنسيق فيما بينها من أجل تطوير البحث العلمي، و قد كان " تشارلز ميريام " من أهم المندفعين لتحويل علم السياسة إلى التركيز على سلوك الناس، بدلاً من تحليل المؤسسات، و قد ساعده كل من زملائه في المجلس أمثال كل من " هارولد لاسويل" و " ألموند" و " هربرت سيمون ".

النموذج المعرفي السلوكي: يمكن تعريف النموذج السلوكي بأنه ميدان دراسة ضمن علم السياسة يعنى بتلك الجوانب من السلوك الإنساني، التي تحدث ضمن إطار سياسي ما، مركز اهتمامه هو سلوك الأفراد و ليس المؤسسات أو الهيكل، و اختيار السلوك كوحدة تحليل في النموذج السلوكي. و من خصائصه: الانتظام: أي أن السلوك السياسي للأفراد يسير في شاكلة الظواهر الطبيعية. الأساليب الفنية، و استخدام المناهج و الأدوات الكمية في دراسة و تفسير السلوك السياسي، أي التكميم و القياس. التكامل بين مختلف العلوم الاجتماعية. فصل القيم عن الأحداث لتحرير الموضوعية

و بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في النظام الدولي، ظهرت تحديات فكرية تواجه سياستها الخارجية، انتقل على أثرها إلى الكليات و معاهد الأبحاث فيها، و توفرت للولايات المتحدة الأمريكية الأموال لتنفيذ على الأبحاث المهتمة بالموضوع من قبل الحكومة و المؤسسات الخاصة، فبدأ العمل و الاهتمام بالقضايا التي تعتبر مهمة و حيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، فبدأت الدراسات السلوكية صياغة نظرية عامة و شاملة تفسر العلاقات الدولية، من خلال توظيف مجموعة من المفاهيم الجاهز لعلوم أخرى ارتبطت بالمنهج التجريبي، لبناء نماذج تفسيرية في العلاقات الدولية، مثل: القوة، البنية، الوظيفة، الإتزان، التكامل، اتخاذ القرار...الخ. لكن بعد تعذر ذالك توجهوا إلى التركيز على بعض المشكلات و القضايا مثل: الوظيفية، التكامل الإقليمي، أسباب الحروب، الردع، نزع السلاح، التحالفات، و مواضيع أخرى متعلقة بالسياسة الخارجية و العلاقات الدولية، و قد نجح بعضهم بالتوصل إلى نظريات جزئية و من أمثلتها: الوظيفية "لدافيد ميتراني "، و التكامل الإقليمي "ارنست هاس"، الردع النووي "لبرنارد برودي"، و الاعتماد المتبادل "لجوزيف ناي " و العديد من النظريات.

أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية: \* تأثير العامل الأيديولوجي و السياسي.\* النزعة السكونية في التحليل \* فقدان التوازن بين المنهج و الموضوع بسبب كثرة المفاهيم، و هيمنة المنهج على حساب الموضوع. \* تجاهل دور القيم.\*فشل السلوكية في إزاحة التقليدية من التحليل السياسي. \* اعتراف روادها و مؤيديها بفضلها.

علم السياسة ما بعد السلوكي: تشير إلى النقد الإبستومولوجي لمشروع الحداثة و التجريبية المفرطة التي اتسم بها التوجه السلوكي، و أهم المبادئ التي قام عليها علم السياسة في هذه المرحلة: \* إعطاء الأولوية للاهتمام بدراسة مشاكل المجتمع القائمة بدل التركيز على أدوات البحث العلمي. \* التأكيد على استحالة تطبيق الحياد في العلم( لا يمكن فصل الحقائق و القيم عن العلم). \* اتهام النموذج السلوكي بالنزعة السكونية التجريدية المنفصلة عن الواقع. \* التأكيد على توظيف العلم و المعرفة لتحسين أوضاع المجتمع.

جاء التيار ما بعد السلوكي لاستبدال الانبهار بالمنهج العلمي و الإدعاء بعلمية علم السياسة، أي بوجود قواعد ثابتة تحكم السلوك السياسي و يمكن اكتشافها. باعتقاد يؤكد على أن كافة المعايير و الأحكام و التعميمات و المناهج هي مجرد أفكار و معايير و مناهج نسبية، لذالك لا يمكن لمنهجية واحدة مهما أدعت العلمية و الشمول الإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي، الذي لا يستند إلى قاعدة عامة يمكن استنتاجها بالمحافظة و الفحص الميداني.

و قد طرح " دافيد استون " ملامح لمرحلة ما بعد السلوكية أطلق عليها اسم " عقيدة الملائمة" و هي:\* أولوية المضمون على التقنية في البحث العلمي.\* التركيز على التغيير الاجتماعي في علم السياسة المعاصر بدل المحافظة على الوضع القائم. \* التركيز على الواقع السياسي المعاش،لأن السلوكية انفصلت على الحقائق و الوقائع السياسية لأن هدف العلم هو حل و مواجهة مشاكل المجتمع.\* إعادة الاعتبار إلى الجانب القيمي و الأخلاقي.\* الربط بين الفكر و الحركة في علم السياسة.

وقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية في العلاقات الدولية في السبعينات لمعالجة المشكلات الكبرى التي برزت على الساحة الدولية، و في مقدمتها سباق التسلح النووي، و تصاعد العنف الدولي، و في نفس الوقت العناية بتجديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية، لأن البيئة الدولية لحقها متغيرات لا حصر لها، فقد ترتب على ذالك عدم وجود اتفاق عام حول مادتها، حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها و الاهتمام بمشكلة بذاتها، و اتضح أن مادة العلاقات الدولية بدأت تشهد موجة من التخصصات الفرعية لكل منها مصطلحاتها و مفاهيمها الخاصة. مثل: الدراسات الإستراتيجية، دراسات و بحوث السلام، الاقتصاد السياسي الدولي، تحليل السياسة الخارجية.

الاتجاهات المستقبلية في علم السياسة: تعرض علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عملية أو حركة إصلاح هدفت إلى تحدي هيمنة المناهج الكمية في علم السياسية، و قد أخذ أنصار التوجه الجديد من أن الإفراط في توظيف المنهجية التجريبية، إلى حد استبعاد دور القيم و الدين و الأخلاق، و تشجيع حصر أسئلة البحث في القضايا التي يمكن ملاحظتها و التحقق من وجودها الحسي فقط، حجة للقول أن ذالك من شأنه أن يضعف علم السياسة، و اتهموا السلوكيين بإغفال القضايا الجوهرية لعلم السياسة، و قدم أنصار هذه الحركة عدة اقتراحات من اجل علم سياسة جديد:\* إعادة الفلسفة السياسية إلى موقعها المحوري في الدراسات السياسية. \* إضافة المناهج البحثية النوعية و النظرية إلى برامج الدراسات. \* إعادة تنظيم البحث، و التركيز على دراسة المشاكل الحقيقية \* إعادة الاهتمام بدراسات السياسات العامة.\* تجديد المنظمات و المجلات الاحترافية للتأكيد على الحقائق السياسية فيما يتعلق بالمناهج و الاقتراحات.\* تشجيع الأبحاث المتداولة مع الحقول المعرفية الأخرى.

دخلنا في مرحلة تحول جديد في علم السياسة يراد فيها أن يكون الحقل وثيق الصلة بالظاهرة السياسية، و أن يكون للمعلومات التي يتم التوصل إليها مضامين أخلاقية، لأن الظاهرة السياسية في نظر مناصري التوجه الجديد لعلم السياسة ترتبط في الغالب بقضايا تمثل مسألة حياة أو موت، من قبيل الحروب، النمو السكاني، الاحتباس الحراري، التلوث، الصراعات العرقية، الأمراض، و أن على علماء السياسة مسؤولية الاعتراف بأن ما يختارون دراسته من خلال المنهجيات التجريبية في علم السياسة، و ما يكتشفونه من خلال هذه المنهجيات تؤثر على حياة الملايين.

و يبدوا أن هذه الحركة الجديدة تقوم على توليفة من الوجهين التقليدي و السلوكي، حيث أصبح أتباعها أكثر ميلا للقبول بالحقائق و القيم مرتبطة مع بعضها، إضافة إلى قبولهم باستخدام كلا من البيانات النوعية للتوجه التقليدي و البيانات الكمية للتوجه السلوكي، و قبولهم أيضاً النظر إلى التاريخ و المؤسسات جنباً إلى جنب، و كذا لم يعد لديهم خوف من الأرقام و يستخدمونها للتعبير عن آرائهم، و إذا ما نظرنا إلى حقل العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فلاشك أننا سنجد وجهات النظر التقليدية و السلوكية و ما بعد السلوكية بين أساتذة الحقل، أو حتى لدى الأستاذ نفسه.